

مقدمة

تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(المدن والنمو الأخضر : هيكل مفاهيمي)

Cities and Green Growth: A Conceptual Framework

1 - حفز الركود الاقتصادي العالمي و تصاعد الاهتمام بالتغيرات المناخية تقصي قدرة نماذج النمو الاقتصادي الراهنة تحقيق ازدهار بعيد المدى . و لمواجهة الصعوبات الاقتصادية و الضغوط الناجمة عن المشاكل الاجتماعية فقد اعتمدت الدول سلسلة واسعة من السياسات و استراتيجيات استثمار بهدف تحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد وناعاشه . فبرز مصطلح "النمو الأخضر" الذي اثار جدلا كبيرا ، كاستجابة ممكنة لمواجهة هذه التحديات ، ويعرف بانه وسيلة لإيجاد وظائف وتحقيق نمو اقتصادي ، وفي الوقت نفسه انقاص الكلف والتأثيرات السلبية على البيئة للمدى البعيد . ومنظمة OECD للتعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 37 بلدا ، التي تأسست عام 1961 لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية ، تساهم بفاعلية لتحقيق النمو الأخضر المنشود . ((The Organisation for Economic Co-operation and Development)) .

ففي حزيران 2009 اجتمع 34 وزيرا و ممثلا لأكثر من 25 هيئة لمناقشة برنامجا شاملا ، متعدد التخصصات ، و تتداخل فيه العمليات الحكومية . تمخض الاجتماع عن ولادة استراتيجية النمو الأخضر التي أعلن عنه في مايس 2011 .

2- تشغل المدن حيزا مركزيا في هذا الاستراتيجية . ففي الاجتماع السنوي الثالث لمائدة الحضر المستديرة للمنظمة ، وبحضور وزراء و حكام 21 مدينة نوقش الدور الرئيس الذي يمكن ان تحققه المدن بالنمو الأخضر المقصود . فقد اكدت الإحصاءات أهمية المدن لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية . فأكثر من نصف سكان العالم يعيشون حاليا في المناطق الحضرية ، ويتوقع ان تصل النسبة الى 70% عام 2050 . وخلال العقد القادم يتوقع ان تكون هناك حوالي 500 مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن المليون نسمة ، بضمنها مدن عملاقة بعدد سكان يزيد عن 20 مليون نسمة . وكماكنة رئيسة للنمو الاقتصادي ، فان المدن تنتج الوظائف و التجديد والابتكار ، وهي مساهمة رئيسة في انبعاثات الحرارة العالمية و في المشاكل البيئية الناجمة . فمن باريس الى ياكوهوما و جاكرتا الى كوبنهاكن و سنغافورة و طوكيو و الرباط الى دار السلام جميعها تساهم في المشاكل البيئية عالميا . وقد اتفق محافظو هذه المدن في اجتماع المائدة الحضرية المستديرة على ان رفاه المدن مرتبط بشدة بالنشاطات الاقتصادية المعززة للبيئية و الحاوية للمجتمع ورفاهه ، وان المدن ستكون مراكزا للنمو الأخضر . وقد اتفق المجتمعون ، بشكل رئيسي على النقاط الاتية :-

- للمدن تأثير بين على البيئة العالمية ، وان الاحتباس الحراري ينصب أثره على بيئة المدن الساحلية بشكل كبير .
- كلما كانت الكثافة الحضرية منخفضة ازداد استهلاك الطاقة الكهربائية ، وكذلك النقل .

- كماكن جذب لذوي الخبرة والمهرات العالية و المصانع المتقدمة و كمراكز للتجديد و التطوير فان المدن توفر اسواقا بسعة كبيرة للمنتجات البيئية و مجالا للاستثمارات الخضراء الكبيرة . وتكون المدن ارضا خصبة لاختبار التقنيات الخضراء وتطويرها ، مثل السيارات الكهربائية ونظم استئجارها .
- إن تفاعل الاقتصاد مع البيئة اكثر وضوحا على مستوى المدينة . فعامل الجذب الرئيسي لتحقيق نمو المدن يتأثر وبحساسية عالية مع البيئة الهشة فيها .
- العديد من المدن قد ضمنت عناصر للنمو الأخضر ضمن سياساتها بقصد الإنعاش الاقتصادي و تحفيزه ، وقد اعتمدتها ضمن تركيبة سياسات التقييم بمنظور الكفاءة الاقتصادية ، نوعية البيئة ، و المساواة الاجتماعية .
- ولأن النمو الأخضر معني بالتناغم بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، فان تشكيلة السياسة المعتمدة ستؤدي الى نمو اخضر اكثر من المنحى الاقتصادي التقليدي .

3 - هذه التأكيدات مقنعة لكنها لا تزال تفتقر إلى أدلة قوية . في ظل زيادة الدعم والبرامج العامة المخصصة لأنشطة النمو الأخضر ، هناك قلق بشأن الاتجاه نحو "الغسيل الأخضر" في السياسات العامة . بينما يسعى عدد متزايد من الدراسات إلى توصيف المدن المستدامة والخضراء ، فإنها تميل إلى تجاهل تأثير سياسات النمو الأخضر على خلق فرص العمل ، والجاذبية الاقتصادية والجودة البيئية .

4 - استجابة لدعوة عدد من رؤساء البلديات والوزراء في المائدة الحضرية المستديرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المدن الخضراء ، يسعى البرنامج إلى سد فجوة المعلومات من خلال معالجة القضية عبر مجموعة من المناطق الجغرافية ، ذات السياقات التنظيمية الاقتصادية والوطنية . يهدف البرنامج إلى تقييم كيفية النمو الحضري الأخضر وسياسات الاستدامة التي يمكن أن تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي والبيئي وتضمن جودة المناطق الحضرية ، وبالتالي تعزيز مساهمة المناطق الحضرية في النمو الوطني ، ونوعية الحياة والقدرة التنافسية .

أربع مجموعات شاملة من القضايا تشكل جوهر جدول برنامج البحوث :

- التعريف والاهداف : كيف يمكن تعريف النمو الأخضر ضمن بيئة الحضر ؟ ماهي السيناريوهات الممكن تحديدها ؟ وأيها تؤدي الى نتائج مرغوبة أكثر ؟
- افضل ممارسات السياسة و مدى تناغمها . أي نوع من أدوات السياسة و برامج النشاطات تميل ان تكون الأكثر نجاحا في تحقيق النمو الأخضر في المدن ؟ كيف يمكن ضمان اتساق السياسات على المستوى الحضري للسماح بحدوث أوجه التآزر والتكامل ؟
- القياس : أي مؤشرات الإنجاز الاقتصادي و البيئي تدل على وجود اشتراك في المنافع و تكامل بين السياسات البيئية والاقتصادية ؟
- معوقات التقدم : ما هي المؤسسات و التعليمات و المصادر المالية التي تشكل حواجزا امام تضمين استراتيجيات النمو الأخضر وتحقيقها ؟

5 - يستند جدول الأبحاث والتقصي على مجموعة من البراهين الكمية و النوعية . تستند الأبحاث الكمية على سلسلة من الحالات الدراسية عن أقاليم مدن كبرى مختارة ، بدء بباريس IDF و شيكاغو منطقة Tri-State و ستوكهولم و كيتاكيشي . في الواقع سيربط هذا المنظور بين مبادرات الاخضرار او النمو الأخضر من حيث قياس النتائج ، مع المحددات و المعوقات السياسية و مع الفاصل المعرفي الذي يجب معالجته أولا طالما ان النمو الأخضر قد اصبح مسعى وهدف لأكثر المدن حول العالم .

وستشمل الأبحاث النوعية (غير الكمية) تطوير البيانات عن المتحقق من منجزات التقدم البيئي وذلك لاختبار مدى التقدم المتحقق في مختلف المدن عبر الزمن . و ستضم قواعد بيانات المنظمة بيانات من المصادر الأخرى التي تغطي مدى من المدن . وكمجموعة من مؤشرات المقارنة و التناغم التي ستخدم 90% من أقاليم المدن الكبرى وبما لا يقل عن 1.5 مليون نسمة ضمن رقعة المنظمة . وستكمل هذه المؤشرات وتعزز الموجود من مؤشرات اقتصادية و ديموغرافية في قاعدة بيانات مدن المنظمة .

6 - سيختتم البرنامج بتقرير تجميعي عن المدن والنمو الأخضر، لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويكون الانتهاء منه في عام 2013. وستعد الاجتماعات المقبلة للمائدة الحضرية المستديرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحضور رؤساء البلديات والوزراء لمناقشة نتائج التحليل الرئيسية . يضاف الى ذلك ، مراجعة البرنامج وتطويره من قبل شبكة من الخبراء التقنيين وممثلي المدن ، وسيشارك البعض أيضاً كمراقبين في العمل الميداني لدراسة الحالة.

6- يختبر التقرير الحالي الحالة القائمة عن معرفة النمو الأخضر في المدن و يلخص الأسئلة البحثية التي ستقود عمل برنامج المنظمة . والهدف هو اقتراح هيكل لتعريف النمو الحضري الأخضر ، واستيعاب دور المدن في النمو الأخضر ، وتوضيح الركائز الأساسية لأجندة النمو الحضري الأخضر .

7 - يفحص التقرير الحالة الراهنة للمعرفة بالنمو الأخضر في المدن و يلخص أسئلة البحث التي ستوجه برنامج عمل المدن الخضراء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . الهدف هو اقتراح إطار عملي لتحديد النمو الحضري الأخضر ، واستيعاب دور المدن فيه وتوضيح الركائز الأساسية لأجندة النمو الأخضر للحضر .

8 - يبحث القسم الاول من التقرير أهمية النمو الأخضر وكيف يمكن تحديده في المناطق الحضرية . أحد الجوانب الرئيسية التي تمت مناقشتها هو كيفية التمييز بين الجهود التي تسعى إلى تحسين الأداء البيئي للاقتصاد (المحلي والإقليمي) بشكل عام عن الجهود التي تركز على توسيع تكنولوجيا أو قطاع خدمات معين . غالبًا ما يتم عد الأخيرة كاستراتيجية واضحة تعتمد على المدن للإفادة من الطلب العالمي المتزايد على تقنيات الطاقة الجديدة وأنواع الخدمات البيئية الأخرى . يختتم هذا القسم بتعريف النمو الحضري الأخضر.

9 - يتناول القسم الثاني السياسات والأدوات التي تمكن من الانتقال إلى النمو الأخضر في المدن . بناءً على مجموعة من السيناريوهات المرغوبة ، يقترح التقرير إطارًا لسياسة النمو الأخضر الحضري بصيغة جدول أعمال . يناقش القسم أولاً كيف أن العوامل الرئيسية الثلاثة للنمو الإقليمي - رأس المال البشري ، الابتكار والبنية التحتية - يمكن أن تكون بمثابة العدسة الأولية التي يمكن من خلالها فهم سياسات النمو الأخضر كمساهمة في تخضير الاقتصاد . ثم يستكشف مجموعة من القطاعات التي تمثل تخضير التحديات والفرص من حيث الثروة وخلق فرص العمل . بعد ذلك ، تصنيف أنواع أدوات السياسة الى أربعة فئات ، حيث يمكن تكييف كل منها لتناسب مع أي من القطاعات الخضراء ، وبالتالي تزويد السلطات المحلية بمرونة كبيرة في اختيار الأداة (الأدوات) الأنسب لها لمعالجة التحديات البيئية أو المتعلقة بالطاقة أو ذات الصلة بالمناخ . يختتم القسم بمناقشة لأوجه التكامل بين سياسات النمو الحضري والتخضير والفرص المتاحة في حزمة سياسات النمو الأخضر.

10- يفحص القسم الثالث الدور الذي تؤديه الحوكمة متعددة المستويات وأدوات القياس الفعالة و حيث يلعب التمويل دورا في تحقيق النمو الأخضر في المدن . تركز هذه المناقشة على "الفجوات" في الحوكمة متعددة المستويات التي يمكن أن تشكل عقبات أمام مبادرات النمو الأخضر الناجحة . كما يفحص آليات الرصد والتقييم والحاجة إلى مؤشرات قابلة للمقارنة بين المدن اقتصاديا و من حيث الأداء البيئي . نظراً لأن مبادرات النمو الأخضر تستلزم استثمارات كبيرة ، فهذا يستكشف آليات التمويل المبتكرة ، بما في ذلك دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص (تعادل القوة الشرائية) .

11 - ويختتم التقرير بمقترحات للبحث والتقصي المستقبلي ، بما في ذلك التوصيات بشأن كيف يمكن لواضعي السياسات الوطنية والمسؤولين عن السياسات الإقليمية والحضرية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مسالة التقدم في جدول أعمال النمو الحضري الأخضر . التركيز منصب على الحاجة إلى قياس أفضل و رصد لجهود التخضير والنمو الأخضر في المدن . وسيكون لجمع البيانات أمراً بالغ الأهمية لتحديد فعالية سياسات التخضير والنمو الأخضر ، بما في ذلك ما إذا كانت النتائج الأكثر أهمية قد تم الوصول إليها من خلال السياسات الموضوعة على المستوى المحلي أو مستوى الدولة / المقاطعة أو الحكومة الوطنية . كما أنه يتناول مسألة اتساق السياسات وأوجه تكاملها الذي هو أساس أجندة النمو الأخضر.

ملاحظات المترجم :

- ضم التقرير 283 فقرة ، 11 منها وردت في المقدمة .
- تعاملت الدول مع بعضها البعض بصيغة مائدة مستديرة .
- البرنامج المقترح شامل و فيه مرونة للتطبيق حسب وضع الدولة او المدينة ، فالهدف واحد و البعد الزمني متفق عليه .
- على الرغم من ان المدن التابعة للمنظمة ذات اخضرار واضح في مخططاتها الأساسية الا ان الهدف اكثر من ذلك واكبر ، انه ربط الصناعة بالبيئة و مشاكلها .
- التنسيق المقصود اداري وقانوني و على مختلف المستويات (ضمن الدولة والمدينة نفسها) لتحقيق البرنامج .
- تأشير غياب فهم مشترك (داخليا – بين الجهات المعنية محليا) و بين الدول الذي يمثل عقبة يجب معالجتها لكي يتحقق البرنامج الشامل .
- لقد تعاملوا مع المشكلة بعلمية وموضوعية ، وادركوا ابعادها العالمية ، و عالجوها بالمستوى ذاته .
- اين نحن من هذا المستوى من التفكير ؟ من برامج التعاون الدولية ؟ من النزعة الوطنية ؟ من استدامة رفاه المجتمع ؟